



إلى السيد وزير التجهيز والماء
تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: اختلالات تنفيذ الاتفاقيات وتعثر مشاريع الطرق بجهة فاس-مكناس

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم،

رغم ما تعلنه الحكومة من التزام بمبادئ العدالة المجالية والنجاعة في تنفيذ الاستثمار العمومي، لا تزال جهة فاس-مكناس، التي تمثل أزيد من 12 في المائة من ساكنة المملكة، تعاني اختلالات بنيوية خطيرة في مجال البنية التحتية الطرقية، خاصة بإقليم تاونات، في تناقض صارخ مع حجم الاتفاقيات المبرمة بين وزارتك ومجلس الجهة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية الأخرى. وقد أضحت ظاهرة تعثر المشاريع وسوء تنفيذ الأشغال عنواناً بارزاً لعدد من الطرق، وعلى رأسها الطريق الجهوية رقم 419، وكذا الطريق الرابطة بين جماعة كيسان وتافرانت، حيث طال التأخير لسنوات، وتكررت الأشغال دون أثر ملموس على أرض الواقع، في ظل جودة متدنية تهدد سلامة مستعملي الطريق وتعمق عزلة الساكنة، وهو ما يطرح شبهة ضعف الحكامة وربما التقصير في المراقبة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وأمام هذا الوضع المقلق، نسألكم السيد الوزير بما يلي:

لماذا لم تف وزارتك بالتزاماتها التعاقدية الواردة في الاتفاقيات المبرمة مع مجلس جهة فاس-مكناس، خاصة المتعلقة بإنجاز وتأهيل الشبكة الطرقية بإقليم تاونات، كيف تبرر وزارتك ضعف نصيب جهة فاس-مكناس من الميزانية القطاعية، مقارنة بوزنها الديمغرافي وحاجياتها التنموية، وما المعايير المعتمدة في توزيع الاعتمادات الجهوية، من يتحمل المسؤولية المباشرة عن تعثر وسوء تنفيذ الطريق الجهوية 419 والطريق الرابطة بين جماعة كيسان وتافرانت، وهل يتعلق الأمر بإخلال المقاولات، أم بضعف التتبع التقني، أم بسوء تدبير الصفقات، ما هي تقارير المراقبة والتتبع التقني التي أنجزتها مصالح وزارتك بخصوص هذه المشاريع، ما هي الإجراءات الجزرية والإدارية التي تم

اتخاذها أو تعتزم وزارتكم اتخاذها لضمان عدم تكرار هذه الاختلالات، وحماية حق ساكنة الإقليم في
بنية طرقية لائقة؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

شاكر سعيد

